القانون الدستوري
المرحلة الاولى
د. انس غنام جبارة

أهمية القانون الدستوري

إذا كانت الدولة تهتم بالتوفيق بين الحرية والمصلحة العامة فإن مهمة القانون الدستوري هي تنظم التعايش السلمي بين السلطة والحرية في إطار الدولة وهذا لن يأتي إلا بالتوفيق بين فردية الإنسان وأنانيته التي تبين حقوق الفرد وحرياته وواجبات الدولة اتجاه الجماعة حتى أن قسما من الكتاب يقول بأن القانون الدستوري أداة السلطة أو تقنية السلطة. فالقانون الدستوري حسب وجهة نظره هو ظاهرة السلطة العامة في مظاهرها القانونية.

الهدف من القانون الدستوري

من التعريف السابق للقانون الدستوري، يتبين أن المسائل التي ينظمها ويعتني في تحديد أحكامها هي:

أولا : يبين نظام الدولة السياسي، ملكية أم جمهورية، ديمقراطية أم دكتاتورية نيابية أم غير نيابية، بسيطة أم اتحادية إلخ

ثانيا : يبين السلطات العامة في الدولة السلطة القضائية السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ويبين الهيئات التي تباشرها. كما يبين القانون الدستوري في هذا الخصوص علاقات السلطة العامة بعضها مع بعض، ويبين ما إذا كانت هذه السلطات منفصلة عن بعضها أم أن لكل سلطة منها الحق بالتدخل في نشاط السلطتين الأخيرتين و ما حدود هذا التدخل.

ثالثا : ويحدد القانون الدستوري حقوق الأفراد في الدولة وكما يقرر الحريات التي يتمتع بها كل فرد، و ترجع هذه الحقوق و هذه الحريات إلى حقين جوهريين هما الحرية والمساواة فالحرية تشمل الحرية في التملك، الدين والعقيدة، السكن، والحرية الشخصية، والتعليم، أما المساواة فهي تتضمن المساواة في الحقوق والواجبات، أي المساواة في ما تخوله الدولة من مزايا وتكاليف كالمساواة في تولي الوظائف العامة وواجب أداء الخدمة الوطنية أو أداء الضرائب